كلية التجارة

قسـم الإقتصاد

الآثار الإقتصادية والإجتماعية لثورة ٢٥ يناير على الإقتصاد المصري

[دراسة مقارنة بين مصر وتونس]

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد

إعداد

الباحثة / ريهام السيد مصطفى مكاوي

إشراف

الأستاذ الدكتور
أحـمـد فـــؤاد منـــدور
أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية السابق
كلية التجارة– جامعة عين شمس

الدكتورة
عزيزة عبد الخالق هاشم
مدرس الإقتصاد
كلية التجارة– جامعة عين شمس

٢٠١٦

كلية التجارة
قسـم الاقتصاد

الآثار الإقتصادية والإجتماعية لثورة ٢٥ يناير على الإقتصاد المصري
[دراسة مقارنة بين مصر وتونس]

إسم الباحثة: ريهام السيد مصطفى مكاوي

الدرجة العلمية: ماجستير

القسم: إقتصاد

الكلية: تجارة

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج: ٢٠٠٧

سنة المنح: ٢٠١٦

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

رسالـــــة ماجستيـر

مقدمة من الباحثة

ريهام السيد مصطفى مكاوي

الآثار الإقتصادية والإجتماعية لثورة ٢٥ يناير على الإقتصاد المصري [دراسة مقارنة بين مصر وتونس]

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١. أ.د / **أحمـــد فـــؤاد منـــدور** (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ الإقتصاد والوكيل السابق للكلية

٢. أ.د / **ســـوزان حســـن أبوالعنيـن** (عضـــواً)
أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد أكاديمية المستقبل

٣. أ.د / **إيمـــــان هاشـــــم** (عضـــواً)
أستاذ الإقتصاد المساعد بالكلية

تاريخ البحث: / / ٢٠١٦

الدراسات العليا

ختم الإجازة
بتاريخ : / /٢٠١٦

إجيزت الرسالة بتاريخ
بتاريخ : / / ٢٠١٦

موافقة مجلس الكلية
/ /٢٠١٦

موافقة مجلس الجامعة
/ /٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم
ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ
مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِي عَلَّمَ
بِٱلۡقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴿٥﴾
صدق الله العظيم

سورة العلق

الحمدالله رب العالمين والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. الحمد والشكرلله رب العالمين سبحانه وتعالى على كل نعمه أنعم بها علينا والذي أعانني على إتمام هذا البحث

– أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والعرفان إلى روح أستاذي ومعلمى وأول من أنار لي طريقي البحثي إلى روح **الأستـــاذ الدكتور/إبراهيـــم نصـــار**، اللهم أنزل على قبره الضياء والنور والسرور وجزاه عني خير الجزاء بالإحسان إحساناً وبالسيئات مغفرة ورضواناً، اللهم خذه من ضيق اللحود إلى جنات الخلود وأرحمه وأغفرله يارب العالمين.

– تتقدم الباحثة بعميق الشكر والعرفان والإمتنان والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/أحمـد فـــؤاد منـــدور**، أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية السابق كلية التجارة– جامعة عين شمس، والمشرف على البحث على ماقدمه للباحثة من جهد وفير وفكر ورأى وتوجيهات بناءة كان لها عظيم الأثر في إتمام هذا البحث في صورته النهائية، فجزاه الله عن الباحثة خير الجزاء وبارك الله في علمه ومتعه بالصحة والعافية وحفظه الله لأسرته وجعله الله ذخراً للباحثين.

– كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **الدكتورة/ عزيزة عبد الخالق هاشم**، مدرس الإقتصاد كلية التجارة – جامعة عين شمس، التي أكرمني الله بها، وحرصها التام على مراجعة الرسالة وتصويب مابها أخطاء فجزاها الله كل الخير، ومتعها سبحانه بالصحة والعافية.

– كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة **الدكتـورة/ ســوزان حســن أبوالعنين**، أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد – أكاديمية المستقبل، التي أكرمني الله بمناقشتها لهذه الرسالة، وحرصها التام على تكاملها وتصويب مابها من أخطاء فجزاها الله كل الخير، ومتعها سبحانه بالصحة والعافية.

– كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذة الدكتورة/ إيمـان هاشم**، أستاذ الإقتصاد المساعد، كلية التجارة – جامعة عين شمس، التي أكرمني الله بمناقشتها لهذه الرسالة، وحرصها التام على تكاملها وتصويب مابها أخطاء فجزاها الله كل الخير، ومتعها سبحانه بالصحة والعافية.

– وكذلك أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لى العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث **لزملائي في القسم وزملائي بمكتبة كلية التجارة جامعة عين شمس** وجميع العاملين بالمكتبات المصرية.

وأخيراً أسأل الله العلى القدير أن يهدينا سواء السبيل إنه نعم المولى ونعم النصير والحمدالله رب العالمين

إلى مثلي الأعلى في الحياة ونبع الحنان والعطف ورمز التضحية والعطاء

بلا حدود وكانت دائماً مرجعي في خطوات حياتي العلمية والعملية

أمي الغالية الحبيبة بارك الله في عمرها ومتعها بالصحة

إلى من يتقاسم معي ثمرة النجاح وعلمني أن العلم عبادة

أبي العزيز

إلى سندي في الحياة ومن أشد بهم أزري

أخي وزوجته وأختي وزوجها الأعزاء

إلى من هم أقرب إلى من نفسي وأنار وا لي الحياة

إياد وفيروز

إليكم أهدي هذا العمل حباً وتقديراً وعرفاناً

الباحثة

ريهام السيد مصطفى مكاوي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
أولاً: المقدمة	١
ثانياً: مشكلة البحث	٢
ثالثاً: أهداف البحث	٤
رابعاً: أهمية البحث	٥
خامساً: فروض البحث	٥
سادساً: منهج البحث	٥
سابعاً: حدود البحث	٦
ثامناً: خطة البحث	٦
الفصل الأول **التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية في مصر**	
المقدمة	٧
المبحث الأول: الخلفية الفكرية لمفهوم التنمية الإقتصادية ووضع التنمية في مصر	٩
المبحث الثاني: العدالة الإجتماعية تحقيقها وآليات تفعيلها	١٨
ملخص الفصل الأول	٤٥
الفصل الثاني **الأوضاع والتطورات الإقتصادية والإجتماعية في تونس قبل وبعد الثورة التونسية**	
المقدمة	٤٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في تونس قبل الثورة التونسية	٤٨
المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في تونس بعد الثورة التونسية	٦٠
ملخص الفصل الثانى	٧٧
الفصل الثالث **الأوضاع والتطورات الإقتصادية والإجتماعية في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١**	
المقدمة	٧٩
المبحث الأول: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	٨١
المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في مصربعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١	١٠٩
ملخص الفصل الثالث	١٣٦
الفصل الرابع **الدروس المستفادة وإستراتيجية إعادة بناء مصر بعد الثورة**	
المقدمة	١٣٧
المبحث الأول: أوجه الشبه والإختلاف بين الثورة المصرية والتونسية والدروس المستفادة من الثورة التونسية	١٣٨
المبحث الثاني: إستراتيجية إعادة بناء مصر بعد ثورة ٢٥ يناير	١٤٧
ملخص الفصل الرابع	١٥١

الموضوع	الصفحة
النتائـــج	١٥٢
التوصيـــات	١٥٤
المراجـــع	
أولاً: المراجع باللغة العربية	١٥٦
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية	١٦٣
ملخص الرسالة باللغة العربية	١٦٥
ملخص الرسالة باللغة الأجنبية	1

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجـــــــدول	الصفحة
١	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في تونس خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	٥٢
٢	تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر التونسي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	٥٤
٣	تطور الصادرات والواردات السلعية التونسية والميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)	٥٨
٤	تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط بالقيمة الحقيقية والمساهمة في النمو الإقتصادي في تونس خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤)	٦٢
٥	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر فى تونس خلال الفترة (٢٠١٠ / ٢٠١٤)	٦٤
٦	الدين العام المحلي والخارجي في تونس خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤)	٦٦
٧	حجم التبادل التجاري في تونس خلال الفترة (٢٠١١–٢٠١٤)	٦٧
٨	معدل التضخم في تونس خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤)	٦٨
٩	نصيب السكان من توزيع الدخل في تونس عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠	٧٠
١٠	معدل البطالة في تونس خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	٧١
١١	مؤشرات الفقر في تونس	٧٢
١٤	تطور الناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠)	٨٤

رقم الجدول	الجـــــــدول	الصفحة
١٥	مساهمة قطاعات الإنتاج والخدمات في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	٨٦
١٦	تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠)	٨٧
١٧	الدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠)	٨٩
١٨	حجم التبادل التجاري خلال الفترة (٢٠٠٢ –٢٠١٠)	٩١
١٩	تطور العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠)	٩٣
٢٠	معدل التضخم في مصر	٩٤
٢١	معدل تدفق السياحة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ –٢٠١٠)	٩٥
٢٢	حصيلة مرور قناة السويس في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ – ٢٠٠٩/٢٠١٠)	٩٧
٢٣	نصيب السكان من توزيع الدخل في مصرعامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٥	٩٨
٢٤	معدلات التشغيل والبطالة في مصر	٩٩
٢٥	معدلات البطالة بين الإناث والذكور	١٠١
٢٦	مؤشرات الفقر في مصر	١٠٣
٢٧	عدد الفقراء ومستويات الفقر في مصر	١٠٤
٢٨	مؤشرات سوق المال	١٠٧

رقم الجدول	الجـــــــدول	الصفحة
٢٩	تطور الناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	١٠٩
٣٠	تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	١١١
٣١	تطور الدين المحلى العام والدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	١١٢
٣٢	حجم التبادل التجاري خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٣/٢٠١٤)	١١٣
٣٣	تطور العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة	١١٥
٣٤	معدل التضخم في مصر خلال الفتر (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	١١٦
٣٥	تطور معدل البطالة خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	١١٧
٣٧	معدل تدفق السياحة في مصر (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	١٢٢
٣٨	حصيلة مرور قناة السويس في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)	١٢٣
٣٩	مساهمة قطاعات الإنتاج والخدمات في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	١٢٤

الإطـــار العـــام للبحـــث

أولاً: المقدمـــة:

تواجه مصر وغيرها من الدول العربية حالة من الإخفاق التنموي نتيجة غياب نظام فعال يعرقل من تحقيق أهداف النمو والتنمية الإقتصادية مما أدى إلى إنتشار الفساد في نواحي الحياة كافة، ولعل من أشد نواحي الفساد ضراوة في مصر هو نمو ظاهرة " التخندق الإقتصادي " أو ظاهرة " التمترس الإقتصادي " وهى تعني الممارسات الإستغلالية التي ظهرت في الإقتصاد المصري نتيجة تزاوج خبيث بين قلة من العائلات الثرية المهيمنة على قطاع عريض من الإقتصاد المصري وبين السلطة السياسية، التي تسلل الفساد إلى مؤسساتها بسبب عدم خضوعها لقواعد وقوانين واضحة ومفعلة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها، مما دفع أصحاب السلطة في هذه المؤسسات إلى إستغلالها في غير الغايات التي منحت لهم من أجلها، مما جعل أثر هذه القوة السياسية الإقتصادية الضخمة ليس فقط عرقلة النمو الإقتصادي وتعطيل عملية التنمية الإقتصادية وبتشويه السياسات العامة، حتى أصبحت غاية الدولة ضمان مصالح هذه القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس المصلحة العامة والذي أدى إلى تهميش الأغلبية وإقصاءها.

وبالتالي نجد أن لهذا التخندق الإقتصادي أو التمترس الإقتصادي تكاليف إقتصادية وإجتماعية باهظة، حيث يعمل على تأخير عملية التنمية وإزدهار للشعوب من خلال تقليص دور الإطار القانوني والمؤسسي للدولة وإهدار الموارد التي تتسم بالندرة النسبية وتقوية قيم وسلوك الربح السريع بدلاً من العمل المنتج المحقق للمصلحة العامة، كما يساعد على زيادة حدة الإستقطاب الإجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي يقلل من الكفاءة المجتمعية وتعطيل فرص التنمية.

وبناء على ذلك تعوق ظاهرة التخندق الإقتصادي أو التمترس الإقتصادي فرص التنمية وتحرم عامة الشعب من التمتع بالعدالة والإزدهار والعيش الكريم، في حين وعلى النقيض يقتضي الأمر وضع معايير وإطار إقتصادي وإجتماعي يتسم بقوة وإحترام الإطار القانوني والمؤسسي للدولة وتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والعدالة والحرص على سيادة القانون والقضاء على فرص الفساد، وتجعل أبواب التنمية والإزدهار والرخاء مفتوحة على مصراعيها لكل أطياف الشعب.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة المؤشرات الإقتصادية ومحاربة ظاهرة التخندق الإقتصادي أو التمترس الإقتصادي التي تعوق عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وكيفية تطبيق آليات تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية في مصر بشكل فعال يمكنها من مواجهة التخندق الإقتصادي الذي نمى وترعرع بقوة في مصر، والذي لم يؤدي إلى عرقلة التنمية الإقتصادية بها فحسب، بل إنه أدى إلى إشتعال فتيل ثورة شعب بأكمله خرج يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ إعتراضاً على هذا النظام والذي خلق أوضاعاً خاطئة وأدى إلى تدهور البلاد إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وثقافياً وأخلاقياً وسمح لقلة قليلة إستغلال خيرات البلد لصالحها وحرمان الأغلبية من أبسط حقوقهم ألا وهى العيش الكريم، ولذلك إشتعلت ثورة ٢٥ يناير تمرداً على هذه الأوضاع الخاطئة والتي نشأت في الأساس نتيجة غياب النظام الفعال والرقابة وإنتشار الفساد.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعاني مصر من تحديات هائلة تهدد عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بها، فنجد أن مصر تعاني من غياب نظام فعال يعرقل من تحقيق أهداف النمو والتنمية الإقتصادية، حيث أن النظام المطبق في مصر يعتبر نظاماً قائم نظرياً فقط، مما أدى إلى نمو ظاهرة تسمى بظاهرة " التخندق الإقتصادي " أو " التمترس الإقتصادي " وهي تمكن قلة قليلة من أصحاب الحظوة بالمجتمع المصري من التحكم في قطاع عريض من الإقتصاد بدون أن تكلف نفسها عناء القيام بعمل إستثمارات تتناسب قيمتها مع قيمة ما تتحكم به، وبعد أن تمكنت هذه القلة من الحصول على السلطة الإقتصادية للبلاد، فإن الخطوة التي تلتها هى تزاوج هذه السلطة الإقتصادية بالسلطة السياسية، وبالتالي أصبح أثر هذه القوة السياسية الإقتصادية الضخمة ليس فقط عرقلة عملية التنمية الإقتصادية وبتشويه السياسات العامة للدولة، أى أن نمو ظاهرة التخندق الإقتصادي أو التمترس الإقتصادي في مصر، تجعل غاية الدولة ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس المصلحة العامة أو بمعنى آخر العمل على خدمة هذه الصفوة وخدمة أهدافها ومصالحها حتى ولو كان ذلك على حساب صالح الدولة بأكملها.

ويمكن القول أن الإهتمام بالإستقرار الدولي يأتي من خلال وجود هدف رئيسي وهو تحقيق معدلات نمو إقتصادي مطردة تمكنها من خلق فرص عمل جديدة تساهم في علاج مشكلة البطالة، وتوفير مصادر بديلة للعملات الأجنبية، وفي هذا الإطار إتخذت الحكومة العديد من